

## دور الإعلام في تضييد جراحات الوطن



سعد سلمان المشداني

بغداد

لقد اختلفت الرؤى حول العراق والعراقيين كثيراً، فما نجد اليوم في المجتمع العراقي هو نتاج قسمين من التاريخ كانت السياسة في قسمه الاول تمثل منتهى البشاعات وعلى نقيضه قسم اجتماعي يمثل اروح الحضارات . ترك الجانب الاجتماعي في تاريخ العراق منتهى الطيبة والوداعة وترك الجانب السياسي فيه منتهى التحرش والقساوة، اروح التعابير والجماليات واخصب العواطف يقابلها اقبح الكلمات واسوأ التعابير والشتائم وكان للإعلام والقائمین عليه عبر التاريخ دور كبير في صناعة هذين الضدين .

ويقدر ما صنع الإعلام في الهود السابفة صورة غليظة للدولة وساعدها في استخدام أساليب قاسية كانت تفرح كل الكائنات .. يقدر ما غدا اليوم بمنتهى القساوة والبشاعة يعني من هجبة ووحشية مرعبة .. بكل اشقاقاته وانقساماته وتحزباته .. بكل ما حل فيه من الأحقاد والكراهية واليغضا .

□ ان الإعلام تعبير موضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه، وهو ليس تعبيراً ذاتياً عن شخصية رجل الإعلام وإنما يقوم على الحقائق ويهدف إلى التأثير على موقف الكائن الإنساني ودفعه إلى التصرف على نحو معين . والإعلام يسعى إلى إيقاظ الوعي باستمرار من خلال تزويد الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات وما يدور من أحداث ووقائع، وهو حين يهتم بنشر الحقائق والأفكار والآراء يهدف إلى التفاهم والإقناع وكسب التأييد .

وإذا كانت السياسة هي فن الحكم فإن الإعلام هو فن اقناع الجماهير بطريقة الحكم . ومن هذا المنطلق فإن الإعلام بعناصره الثلاثة وهي الصدق والصرامة والوضوح في الهدف هو مهنة تحتاج إلى الذكاء والتخطيط والمبادرة كما تحتاج إلى الدراسة والممارسة . والإعلام الآن هو الوسيلة الأولى في تقريب المسافات التاريخية والجغرافية بين الإنسان والإنسان، وفي بسط العالم كله أمام الناس كل الناس بكل ما يحمله هذا العالم في ثنائه، ووضع البشر جميعاً وجهاً لوجه .

ينهض الإعلام المعاصر بلهجة الصعبة التي تبدأ بنقل الخبر وتنتهي بمحاولة نقل العالم ونقل النشاط الإنساني أو التراث الإنساني بكل تنوعاته وجوهره وروافده.. وغدا الوسيلة الأقوى والأفعل في اقتلاع الحواجز بين الأفراد والشعوب والدول وفي خلق التفاعل بين الأفكار والمعتقدات والأيدولوجيات المختلفة.

وبالمقابل فإن الإعلام يمكنه ان لا يقوم دائماً بهذا الدور الايجابي أو ينهض بهذه المسؤولية.. بل يمكن ان يقوم أيضاً بدور مغاير فيطمس الحقائق ويشوه المفاهيم ويمرض على اليغضا، والكراهية والأحقاد والعنصرية ويهبط بذوق الأفراد ويبت الكاذب ويستلب وعي الشعوب . والإعلام قناة يمكن ان توصل الطيب والخبيث في آن واحد. تكون أحياناً وسيلة تشويه وإكراه وتخويف، ووسيلة سيطرة على الفكر والإرادة والمعتقد والسلوك، وأداة اقتلاع من الجذور ومن الخصوصية التاريخية. يمكن للإعلام ان يكون أداة تشريد وفصل عن الذات وعن الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية التي تكون ظاهرة الأجرام واحدة من نتائجها السلبية.

وفي ظل الأزمة التي يمر بها العراق كان المواطن العراقي الذي كاد أخطارها اليومية وتحمل تبعاتها السلبية، أكثر تلهفاً لتابعة ومعرفة ما يحدث على الأرض من وقائع وأحداث واستشفاف تداعياتها المحتملة على حياته ومستقبله، فكان أكثر بحثاً عن ما يمكن ان يوصله إلى الحقيقة ويشعره بالأمل والطمأنينة التي ينشدها، جاهلاً أو متأسياً ان الكثير من الوسائل الإعلامية لم تكن سوى سلاح من أسلحة الصراع، وأداة من أدوات إكذاب الأزمة وسلاحها الفاعل بيد اقطابها المتصارعة المهجبة لاستهداف المواطن والتأثير على مواقفه وتفاعلاته، وما تقدمه من معلومات كاذبة في مضامينها وأهدافها واتجاهاتها خاضعة لمصالح هذه أو تلك من مراكز القوى والصراع .

نحن مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى انى ان نجعل من الإعلام وسيلة صراع سلمي ديمقراطي وحوار وطني إنساني حضاري مسخر لمعالجة جراحات وأزمات الوطن والخروج منها بأقل الخسائر، والانطلاق نحو مرحلة جديدة لبناء الوطن وتحديثه وتنميته والحفاظ على أمنه ووحدته وسلمه الاجتماعي . وكان الله في عون كل من يعمل على ذلك .

# ما الفرق بين الفراغ الدستوري وفراغ السلطة ؟

## حسن السراي

بغداد

العراقية يعني الإقرار بالتعطيل الكلي للعمل بالدستور ويترتب على ذلك عدم شرعية أي قرارات تصدر من الحكومة أو القضاء أو المؤسسات الدستورية القائمة بما فيها المؤسسة العسكرية ، ويترتب على ذلك تعطيل المصالح العامة للمواطنين وخلق حالة الفوضى الحقيقية، ويترتب على ذلك تصاعد الهاجس الأمني والاحتراب بين المجتمع في ظل التغيرات المتناقضة ، ويترتب عنه شرعة التدخل الخارجي وبداية الضغوط الدولية وتدويل الأزمة.

التزام قانوني تجاه المواطنين. وتبرز إشكالية الاعتراف الدولي. وبناء على ما سبق فإن للفراغ الدستوري آثار محتملة ومؤكدة سلبية جدا على الحياة والمصالح العامة أبرزها: 1- عدم شرعية القرارات المتخذة من طرف السلطة التنفيذية في جميع المجالات. 2- عدم إمكانية إصدار قانون الموازنة المالية لسنة القادمة من طرف الحكومة الحالية وما سيتولد عنه من تحديات ومشاكل. 3- تعطيل المصالح العامة للمواطنين من رواتب وتعيينات وديمومة عمل كل المؤسسات ودوائر الدولة . 4- التبعات الاقتصادية فيما يتعلق بالتحديات التجارية ومصير المؤسسات الأجنبية ومشاريعها داخل البلاد. 5- الهاجس الأمني وإمكانية انفلات الأمور لا سمح الله . 6- إضافة إلى غياب الاعتراف الدولي بشرعية الحكومة الحالية وممثليها .

وعليه فمن غير المعقول ان نفس الفراغ الدستوري باهواننا ونزواتنا الخاصة أو نحكمه في بعض الوقائع دون أخرى، الفراغ الدستوري في ظل الاستقطاعات الحالية والتغيرات والكتل السياسية المتصارعة التي ظل التظاهرات العارمة التي تخص بها شوارع وساحات المدن

لحل مسألة الشغور التنفيذي أي رئيس الوزراء) . وفي هذا السياق يخلط الكثير بين الفراغ الدستوري والفراغ أو الشغور السلطوي المحتمل بإستقالة رئيس الوزراء، هذا الشغور يعبر عن حالة شغور منصب رئيس الوزراء لأي سبب كان مثل الاستقالة أو الموت أو العجز، وفي هذه الحالة يتم تطبيق الإجراءات الدستورية لتبديل رئيس وزراء مؤقت لحين إنتخاب رئيس وزراء جديد.

وطيلة هذا المسار الانتقالي يعتبر الوضع دستورياً وكل المؤسسات تكتسب الصفة الشرعية في قراراتها، وهذا الإجراء معمول به في أغلب دول العالم. أما الفراغ الدستوري فيكون عند تعطيل الأليات الدستورية لعمل مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسات السيادية (الرئاسة، الحكومة ، السلطة القضائية، البرلمان) بسبب غياب نص دستوري يحدد طريقة تسيير الدولة حال فراغ السلطة، ويقضي ذلك عدم دستورية أي قرار متخذ من أي جهة قانونية بحكم فقدانها للشرعية الدستورية. ومن أهم تبعات الفراغ الدستوري الغياب التام لأي أثر قانوني للقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية.

والتحلل الكلي للحكومة من أي

الفراغ الدستوري يعني غياب النظم والتشريعات القانونية بسبب إسقاط الدستور في بلد ما ، أما فراغ السلطة أو شغورها يعني غياب رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان لسبب ما ، كالوفاة أو العزل ، أو الاستقالة ، أو المرض ، أو الإصابة بالجنون ، أو الإخفاء كالخطف وغير ذلك . الذي يحصل في العراق الآن يكاد يكون اقرب للغيابين الدستوري والسلطوي حيث هناك تظاهرات شعبية عارمة وإعتصامات متواصلة تهدف لتغيير فقرات الدستور وتغيير الوجوه الحاكمة . يعتبر الفراغ الدستوري من أخطر المراحل التي قد تمر بها الدول عقب أي مسار ثوري، ويختلف الكثير في تحديد ماهية الفراغ الدستوري وآثاره على المستوى الوظيفي والبنوي والدولة داخليا وخارجيا ، فالفراغ الدستوري يعبر عن (حالة تفكك للاتساق والبنى المؤسساتية للدولة، بسبب تعطيل مرجعيتها الدستورية) ، وتختلف إسقاطات هذا المفهوم باختلاف طبيعة انظمة الحكم في الدول بين النظم الرئاسية أو البرلمانية أو شبه الرئاسية، غير ان نتيجتها الحتمية هي (تعطل كافة الأليات الدستورية لإدارة عملية نقل السلطة، بسبب غياب أي نص قانوني أو مخرج دستوري سليم

للمواطنين من رواتب وتعيينات وديمومة عمل كل المؤسسات ودوائر الدولة . 4- التبعات الاقتصادية فيما يتعلق بالتحديات التجارية ومصير المؤسسات الأجنبية ومشاريعها داخل البلاد. 5- الهاجس الأمني وإمكانية انفلات الأمور لا سمح الله . 6- إضافة إلى غياب الاعتراف الدولي بشرعية الحكومة الحالية وممثليها .

**خلاصة القول إن البقاء ضمن الأطر الدستورية وعدم الدخول في فراغ دستوري ومرحلة انتقالية مفتوحة على كل الاحتمالات والمخاطر هو الطريق الأحكم والأسلم للوصول إلى الانتقال الديمقراطي الآمن، فالأولوية الوطنية تقتضي إجراء ترتيبات سياسية ودستورية ضمن أطار الدستور لا خارجه رغم الإقرار بقصور هذا الدستور ووضعه من قبل أيادي غير حريصة على العراق إلا أن ذلك لا يمنع من استغلال بعض آلياته ومواده لتنظيم المسار الانتقالي المؤقت ريثما يتم انتخاب الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية .**

# عمليات إستنزاف النقد وإنهيار الإقتصاد العراقي المتعمد

المبادول داخل البلد ضعيف جدا ولا يسمح لبقائي الطبقات المتهاكلة الإنتفاع من حركة النقد الشهرية داخل البلد . ثالثا : من العوامل المهمة لهدر العملة الصعبة هو تردى الواقع الصحي للبلد وما يطر للمواطن العراقي الفقير قبل الغني للسفر خارج البلد من أجل العلاج بمبالغ خيالية تقدر سنويا بحوالي (5-9) مليار دولار ؛ تهر خارج أسوار الوطن . رابعا : عمليات استنزاف العملة الصعبة مستمرة خاصة في ظل غياب القطاعات الإنتاجية المهمة كالزراعة والصناعة والإتفاق الضخم على السلع الغذائية والمنتجات الكمالية واستراد أغلب قطع الغيار والسيارات والمواد الأولية بالكامل لبعض المنتجات المحلية .

شرامة الاستهلاك ولو تكلمنا ببلغه الأرقام القياسية سوف نجد العراق بلد شره في الاستهلاك فقط من المروجعات القادمة من إيران لمدة 3 أشهر يقدر استهلاكه با 6 مليارات دولار وضعفها من تركيا أيضا سوق الصين الذي يقدم للعراق خدمات متعددة تصل سنويا من (19- 33) مليار دولار. ناضيك عن عقود وزارة الصحة لاستيراد الأدوية وكذلك عقود وزارة التجارة والصناعة والتي تشهد صفقات خيالية يتحملها العراق بسبب أزمة الصراع الدائم ضد الإزهاب. وهذه الأرقام القياسية ليست ثابتة وقابلة للزيادة والنقصان حسب متطلبات السوق الوضع العراقي لكنتنا لو تكلمنا عن واقع الواردات لن نجد أكثر من قيمة واردات النفط العراقي المحسور بين سمسارة السياسية والعقود والشركات الربحية التي تتغذى على النفط العراقي وهو مصدر القوت الوحيد لهذا البلد الغني بالخيرات والفقير بالامكانيات. ويبقى التساؤل الأهم متى سوف تتم السيطرة على عمليات استنزاف اموال العراق وكيف ؟!

وإخضاع الإقتصاد العراقي لقوانين البنك الدولي الصارمة . ثانيا : آلية توطين الرواتب التي نفذتها المصارف العراقية لم تجد نفعاً بالسيطرة على حركة العملة الصعبة خاصة وأن أغلبية اصحاب الدخل الإنفجاري يعيشون خارج أسوار الوطن وأن أغلب تلك الرواتب الشهرية تخرج من العراق إلى دول الجوار والعالم بالعملة الصعبة دون أي رقابة أو حتى فرض ضريبة معينة إلى تلك المبالغ الضخمة التي تخرج شهريا إلى شخصيات سياسية وكل من يمتلك إمكانيات ضخمة منهم السخاء السياسيين وقانونون رفقاء وغيرهم وإن الرقم المخيف الذي يقدر با 5مليون مؤلف من مجموع 8مليون بحول راتبه وتقاعده الشهري إلى خارج العراق. مما يعني أن العراق ينفق ثلث موازنته السنوية خارج البلاد ؛ وهذا ما يترجمه الواقع للمستوى الإقتصادي لشارع العراقي فتجد النقد

الأهلية تمارس نشاطاً واسعاً في نقل الأموال إلى خارج العراق وما يحدث بشكل مسيطر هو إن كمية المبالغ الخارجة أكبر من كمية المبالغ الداخلة للبلد وهذه المخالفة الصريحة تؤكّد على وجود عملية استنزاف ممنهجة للنقد في الأرصدة الصعبة للعراق وإن هذه المخالفة تجبر إدارة البنك المركزي العراقي على الإقتراض الكبير في رصيدها المتهالك مما يؤدي إلى زيادة المديونية

عندما نتابع الواقع الاقتصادي العراقي ونترقب الأحداث التي تشهدها المنظومة الاقتصادية للبلد التي تواجه عمليات استنزاف متعمدة وسوء إدارة مخيفة جدا وكان الإدارة الحالية تصر على هدر الأموال العامة وتتقصّد نذخ الإقتصاد الوطني من خلال ممارساتها الغير منطقية خاصة في مجال حركة النقد للعملة الصعبة والعملية الوطنية داخل وخارج البلد فهناك عدد كبير من المخالفات التي ترتكبها إدارة البنك

المركزي العراقي والإدارة الاقتصادية للسلطات التنفيذية في هذا القطاع المهم والخطير جدا. ومن أهم تلك المخالفات التي نرصدها والتي سوف نتسبب بالقضاء على الإقتصاد العراقي تماما في المستقبل القريب منها : أولا : حركة النقد للعملة الصعبة داخل وخارج العراق فهي غير مسيطر عليها تماما ولا توجد بيانات حقيقية للمبالغ الخارجة والداخلة للبلد ؛ كما أن هناك الكثير من المصارف



خالد عبد الكريم

سامراء

# الاتصالات السياسية وجوهر التواصل

التاريخي. بعد كل شيء ، الصحافة أو وسائل الإعلام - وهذا هو مجرد جزء صغير، وإن كان جزءا أساسيا من عمليات المعلومات الجماعية. فهو العنصر الاساسي في نظام اتصالات الجماهيري ، والذي يشمل جميع أنواع الاتصال الجماهيري - التقني والشفهي. إذا قام الجمهور بتطوير موقف سلبي مستمر تجاه المعلومات الرسمية ، على سبيل المثال ، بسبب صمت بعض الحقائق والمشكلات من قبل وسائل الإعلام ، فعندئذ لا يمكن توقع فعالية هذه وسائل الإعلام في هذه الحالة. وبعبارة أخرى، يجعل التواصل بين الأشخاص كمرشح لاستيعاب المعلومات الرسمية، ويعطيه تقميحه وهو أمر حاسم في التوجه السياسي للتفرد. التواصل يعتمد إلى حد كبير على الظروف الاجتماعية والسياسية والتقنية لتفنيها. يتميز الاتصال الطبيعي عن طريق الاتصال المباشر بين جهات الاتصال ووجود نص "مباشر" ، والذي يمكن أن يخضع للتغيير بناءً على الاستجابة الفورية لجمهور صغير نسبياً . إن مستوى تطور نظام الاتصالات الإعلامية ، وخصائص استخدامها تميز بشكل كاف في تطوير القاعدة الاجتماعية-الإعلامية، والسياسية ، وأهدافها ذات الأولوية. بدورها ، الثقافة السياسية المهيمنة ، كما كانت، "تحدد" ، العمليات السياسية-التواصلية ونظام اتجاهات القيم والقواعد وأنها الأداء بشكل عام ، هناك روابط وعلاقات تواصل شاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة السياسية والعامة للمجتمع.

التشريعية الوطنية. من خلال التواصل ، يتم بث ثلاثة أنواع أساسية من الرسائل السياسية: الحوافز (النظام ، المعلومات حقيقية أو خيالية) و(المعلومات المتعلقة بين واضعي السياسات). إن التواصل الجماهيري (أو التوعوية) هو نشاط موضوع اجتماعي لإنتاج ونشر المعلومات الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى تكوين (وتثبيت أو تغيير طريقة التفكير والأفعال للموضوع الاجتماعي. فتمت تقييد هذا النشاط من خلال مؤسسات اجتماعية وسياسية محددة - وسائل الإعلام .

الجماهير ، بل يشمل مجموعة كاملة من عمليات الاتصال غير الرسمية في المجتمع والتي لها مجموعة واسعة من التأثيرات السياسية في أي مجتمع مستحيلة دون وجود طرق ثابتة للتواصل السياسي. هناك ثلاث طرق رئيسية للاتصال: من خلال الاتصالات غير الرسمية ، المنظمات الاجتماعية والسياسية (المؤسسات) ووسائل الإعلام. ويشكل الاتصال السياسي إلى حد كبير مجال اختصاص الوكالات والمؤسسات المتخصصة ، مثل وسائل الإعلام أو وكالات الأنباء الحكومية أو الأحزاب السياسية. ومع ذلك ، فهي موجودة في أي بيئة اجتماعية ، من محادثات فردية إلى المناقشات في الحرف

لا توجد سياسة خارج النشاط الإنساني، والأساليب مختلفة في التفاعل بين الناقلين لها، بغض النظر عن عمليات الاتصال. فالإتصال هو توجيه الحياة الاجتماعية والسياسية حيث يتطلب بعض المعلومات، والإفكار، والعواطف، والشعور، والتي تختلف من شخص لآخر من جيل إلى آخر، أي هو شكل محدد من أشكال التفاعل

والتواصل بين الناس في انشطتهم المشتركة. التواصل السياسي هو عملية توليد ونقل وتبادل المعلومات السياسية ، التي تشكل النشاط السياسي ويعطيها معنى جيدا. لذا فإن التواصل السياسي هو نوع من مجال الإعلامية. وإن قيمته في الحياة السياسية للمجتمع ،

وثقافته ، يمكن مقارنتها بالنظام العصبي لإنسان. ومن وجهة نظرنا أيضا التواصل السياسي يشير إلى عملية التفاعل بين الموضوعات السياسية من خلال تبادل المعلومات والتواصل المباشر. بالإضافة إلى وسائل وأساليب هذا التفاعل الروحي. لا يشير التواصل السياسي إلى الاتجاه الأحادي الجانب للإشارات من المنخب إلى



رازي جبر العزاوي

بغداد